

## جميل هلال

### في الذكرى الستين للنكبة الانقسام الفلسطيني والمصير الوطني

تتناول هذه المقالة الانقسام السياسي الفلسطيني في سياق الاستقطاب الخارجي، وعلى خلفية فشل مفاوضات الوضع النهائي في سنة 2000، كما تحاول أن تفسر المأزق السياسي الحالي كون الانتفاضة الثانية في سنة 2000 اندلعت في غياب استراتيجية فلسطينية موحدة في مواجهة الاحتلال. ويأخذ الكاتب على القيادات السياسية، ولا سيما في "فتح" و"حماس"، انشغالها بأمر السلطة بدلاً من السعي للتوصل إلى استراتيجية مشتركة. كذلك يلاحظ أن النظام الانتخابي الفلسطيني، وهو نظام مختلط من قاعدة النسبية وقاعدة الدائرة، لم يساهم في كبح التجاذب الداخلي الحاد، الأمر الذي أدى إلى ازدواجية السلطة وإلى الاحتراب المباشر الذي نجمت عنه سلطتان على منطقتين جغرافيتين كليهما تحت الاحتلال.

بات الانقسام الفلسطيني كأنه حالة عصية على الحل في ضوء ما يحمله من مخاطر على المصير الوطني، وخصوصاً أنه يستوطن الحقل السياسي الفلسطيني، بينما الاحتلال الاستيطاني يواصل زحفه ويشدد حصاه الخانق ويوصد الأبواب أمام تسوية من شأنها أن تقيم دولة مستقلة وتقر بحق العودة. كيف دخلت الحركة السياسية الفلسطينية في حالة الانقسام المدمر؟ وما هي شروط خروجها منها؟ هناك أكثر من عامل، مباشر وغير مباشر، تسبب بإحداث الانقسام في الحركة السياسية الفلسطينية. ومن أبرز هذه العوامل: الاحتلال القائم منذ أربعة عقود؛ غياب القيادة السياسية الموحدة؛ افتقار الحقل السياسي الوطني إلى المؤسسات الوطنية الجامعة وإلى المركز القوي؛ الانشداد إلى الاستقطاب الإقليمي - الدولي؛ وصول المفاوضات السياسية إلى طريق مسدود؛ بقاء المعارضة من دون استراتيجية مقنعة وقادرة على إشراك الشعب الفلسطيني وتجمعاته الرئيسية في النضال من أجل حقوقه ومصالحه.

### موضعة الانقسام الفلسطيني

#### في سياقه المحلي والإقليمي والدولي

إن الانقسام في الحركة السياسية الفلسطينية ليس وليد اللحظة الراهنة بل نتيجة تحولات وأحداث محلية وإقليمية ودولية تراكمت وتقاطعت خلال العقدين الأخيرين. كما شهد العقد الراهن أحداثاً ساهمت في توليد حالة الاحتقان والانقسام الحادين داخل هذه الحركة. وتجدر الإشارة إلى أن الحركة الفلسطينية ليست فريدة في هذا المجال إذ يتشارك معها، وإن بتعبيرات متباينة، كل من لبنان والعراق.

لقد شهدت الحركة السياسية الفلسطينية منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين أحداثاً دراماتيكية كان من أبرزها إخراج منظمة التحرير من لبنان بعد أن غزت إسرائيل البلد سنة 1982 وتشتت قواها ومؤسساتها القيادية. ثم تفجر الانتفاضة الأولى في أواخر سنة 1987، وكذلك إعلان ولادة حركة "حماس" من رحم حركة الإخوان المسلمين في بداية سنة 1988. وبالإضافة إلى ذلك هناك إعلان وثيقة الاستقلال سنة 1988 التي تضمنت قبول المنظمة قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وتعرض منظمة التحرير لحصار مالي وسياسي كرد إقليمي - دولي على موقفها من الغزو العراقي للكويت، ثم مشاركتها، - على الرغم من معارضة منظمات منضوية في إطارها، في مؤتمر مدريد سنة 1991، وتوقيعها - مع معارضة قوية من منظمات داخل نطاقها ومن حركة "حماس" والجهاد الإسلامي - اتفاق أوسلو سنة 1993، وقبلها إقامة سلطة فلسطينية محدودة الصلاحيات (سلطة حكم ذاتي) على أجزاء من قطاع غزة والضفة الغربية سنة 1994.

## تجاذب القوى السياسية بين محورين

جاءت التحولات في الوضع الذاتي الفلسطيني في سياق متغيرات إقليمية ودولية دراماتيكية، لعل أبرزها تفكك الاتحاد السوفياتي، وتخلي دول أوروبا الشرقية عن الاشتراكية. فقد كان المعسكر الاشتراكي الحليف الدولي الأكبر تأثيراً بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، كما أن تفكك الاتحاد السوفياتي تسبب بهجرة أيدٍ عاملة ماهرة ومتخصصة إلى إسرائيل بصورة كبيرة، وتحول هذه الأخيرة المتواصل إلى اليمين المتشدد خلال العقدين الأخيرين. ورافق ذلك تحولات مهمة طرأت على الوضع العربي تمثل أبرزها في: توقيع اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في سنة 1978؛ نجاح الثورة الإيرانية في العام الذي تلاه؛ اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية؛ قيادة الولايات المتحدة الحرب على العراق في إثر اجتياحها الكويت وفرض العقوبات الاقتصادية المتشددة عليها وتقييد سيادتها على أجوائها وحدودها. وفي السياق ذاته هناك الحرب ضد الوجود السوفياتي في أفغانستان وتجنيد (بشرياً ومالياً) قوى إسلامية عربية في هذه الحرب بدعم أميركي، ثم تبني بعضها لاحقاً أيديولوجيا إسلامية أصولية متشددة انقلبت لاحقاً، بعد خروج السوفيات من أفغانستان، ضد راعيها السابقين الأميركي والسعودي. وشهدت الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي اتساعاً في القاعدة الجماهيرية لتيار الإسلام السياسي، الذي استفاد من التراجع الذي أصاب التيارين القومي واليساري في المنطقة، ومن صعود أيديولوجيا الليبرالية الجديدة وتيار المحافظين الجدد، ومن تجيير الإدارة الأميركية تفجيرات نيويورك في 11 أيلول/سبتمبر 2001، لمصلحة الإمكانات العسكرية والمالية والإعلامية وتعبئتها ضد ما سمته الإرهاب، مدرجة ضمنه مقاومة الاحتلال (كما في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ الجنوب اللبناني؛ العراق) ومعاداة كل من لا يتفق مع السياسة الأميركية في توجهاتها لتوطيد سيطرتها على المنطقة عبر مشاريع مثل الشرق الأوسط الجديد (أو الكبير) و"الفوضى الخلاقة"، وتحت شعارات نشر "الديمقراطية" و"الاعتدال".

وكان لاحتلال أفغانستان في سنة 2002، واحتلال العراق في سنة 2003، وحرب إسرائيل على لبنان في صيف سنة 2006 تداعياتها التي ما زالت تتفاعل في المنطقة، بما في ذلك الوضع الفلسطيني. فقد ترتب على هذه التطورات وعلى بروز إيران كقوة إقليمية (بعد تراجع دور مصر، وبعد احتلال العراق)، استقطاب في المنطقة بين دول وقوى تؤيد أو تتساقط مع السياسة والمواقف الأميركية، في مقابل قوى ودول، منها إيران وسورية، ترى في السياسة الأميركية تهديداً لمصالحها ونفوذها وطموحاتها.

ويتصل الاستقطاب السياسي الفلسطيني بفشل مفاوضات الوضع النهائي في صيف سنة 2000، وبتفجر الانتفاضة الثانية بعيد ذلك بقليل، وهي انتفاضة اتسمت، بعكس الانتفاضة الأولى، بغياب استراتيجية فلسطينية موحدة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي واجتياحه لمدن الضفة الغربية في ربيع سنة 2002. لقد اعتمدت إسرائيل استراتيجية إضعاف السلطة الفلسطينية من دون إنهاء وجودها، فقامت بتدمير معظم مؤسساتها وتقييد الحركة بين مناطق الضفة الغربية وغزة، وبينهما وبين القدس، بالإضافة إلى الاعتقالات والاعتقالات الواسعة لكوادر المقاومة وقياداتها وصولاً إلى اعتبار ياسر عرفات شخصية "إرهابية" وحصار مقره في رام الله. لقد أدت هذه الإجراءات إلى زيادة اعتماد السلطة والمجتمع المدني على المعونات الخارجية في إثر تراجع الاقتصاد الفلسطيني وافتقاده الترابط والقدرة على التخطيط وحرية الوصول إلى الأسواق الخارجية. كما أن السلطة (بما هي سلطة مركزية) ما عادت تحتكر السلاح الشرعي، بل سادت تقاليد منظمة التحرير التي شرعت، بل أوجبت، ممارسة المقاومة المسلحة ضد المحتل والتمثلة في مواجهة الهجمة الإسرائيلية الشرسة على مختلف نواحي الحياة الفلسطينية.

بعد وفاة عرفات وتراجع الانتفاضة الثانية، وبينما السلطة الفلسطينية في أضعف حالاتها ومنظمة التحرير غائبة تماماً والقوى السياسية في حالة ارتباك وخصوصاً بعد انهيار مفاوضات الوضع النهائي، وبعد أن اتضح أن الدولة الفلسطينية المنشودة ما عادت مرئية في الأفق القريب أو البعيد، أُجريت الانتخابات الرئاسية (في سنة 2005) والتشريعية (في سنة 2006) تحت ضغوط خارجية وداخلية لكل منها اعتباراته ورهاناته.

بالعودة إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت سنة 1996 في الضفة الغربية وقطاع غزة تجدر الإشارة إلى أن نتائجها كرست حركة "فتح" تنظيمياً سياسياً مهيمناً على المجلس التشريعي الجديد وعلى أجهزة ومؤسسات السلطة الأمنية والمدنية. وساهم في هذه النتيجة إجراء الانتخابات في أعقاب إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج عدد من مدن الضفة الغربية، ومقاطعتها من جانب حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي والجهتين الشعبيتين والديمقراطية. كما نتج من تفرد حركة "فتح"، عملياً، بسلطة الحكم الذاتي، تداخل المؤسسات التنظيمية الحركية في

المؤسسات ذات الصلة الحكومية (القائمة على التراتبية الإدارية أو العسكرية) الأمر الذي ساهم في تهميش دور حركة "فتح" كحركة تحرر عبر استبدال التشكيلات التنظيمية بأجهزة بيروقراطية متضخمة ومترهلة، وهذا قبل قيام دولة مستقلة وذات سيادة. إضافة إلى ذلك، فإن العشوائية في عملية بناء المؤسسات والأجهزة فتحت الباب أمام تغلغل علاقات الرعاية فيها (ممثلة في نظام الوساطة والمحسوبية)، الأمر الذي سهل وصم القيّمين على أجهزة السلطة ومؤسساتها بالفساد، وهو ما منح حركة "حماس"، كحركة معارضة ترفع شعار الإصلاح والتغيير، المجال لتوسيع قاعدتها الجماهيرية وتحديداً بعد أن اتضح أن طريق المفاوضات أُغلق في إثر فشل مفاوضات الوضع النهائي في تموز/ يوليو 2000، وبعد تفاقم معدلات الفقر والبطالة نتيجة الإجراءات الإسرائيلية.

## غياب الموضوع عن هدف

### إجراء الانتخابات الأخيرة

يصعب تجنب الاستخلاص أن كلاً من الانتخابات الرئاسية (سنة 2005) والتشريعية (سنة 2006) كان من العوامل التي ساهمت في جعل الحقل السياسي الفلسطيني، وهو نظام يهيمن عليه حزبان كبيران في إطار التعددية الحزبية - السياسية التي رافقت نمو الحقل السياسي الوطني الفلسطيني منذ عشرينيات القرن الماضي، ينتقل من حالة التنافس السلمي إلى حالة من الصراع العنيف بشأن سلطة حكم ذاتي على مناطق تقبع تحت الاحتلال وتعيش حالة حصار تجويعي؛ صراع قاد إلى تقسيم جغرافي للسلطة يحمل مخاطر المأسسة السياسية.

لقد جرت الانتخابات الأخيرة تحت حراب الاحتلال وتشديد الحصار والضغوط الخارجية الأميركية والأوروبية والعربية، وفي سياق دعم الولايات المتحدة سياسة إسرائيل وموقفها الذي اعتبر السلطة الفلسطينية السابقة (برئاسة ياسر عرفات) سلطة "إرهابية" غير مؤهلة للتفاوض، وطلب الرئيس بوش من الفلسطينيين تغيير قيادتهم وانتخاب قيادة "معتدلة" غير متورطة بالعنف (أي المقاومة المسلحة).

تم الاتفاق على إجراء الانتخابات من دون تحديد هدفها، لا من جانب السلطة ولا من المعارضة على حد سواء. فوظيفة الانتخابات (الرئاسية والتشريعية) تتحدد وفق طبيعة المرحلة السياسية ومقتضيات اللحظة التاريخية وحاجات النظام السياسي. لكن الانتخابات الفلسطينية الأخيرة لم تأت في سياق الإعداد والتهيئة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإنما، على العكس من ذلك، جرت في لحظة انسداد سياسي تام بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، ورفض إسرائيل التفاوض مع ياسر عرفات ومع محمود عباس بعد انتخابه رئيساً للسلطة الفلسطينية على الرغم من طرحه توجهات سياسية أكثر توافقاً مع الرؤية الأميركية والأوروبية لشروط التسوية. لقد بدت الانتخابات الأخيرة كأنها إعلان من جانب معظم التنظيمات السياسية (بما فيها حركة "حماس") أن السلطة الفلسطينية أداة ضرورية للتحرر والاستقلال، على الرغم من تجربة ما بعد اتفاق أوسلو الدالة على عكس ذلك، وهذا من دون أن تجري الحركة السياسية مناقشة وافية لخيارات واستراتيجيات أخرى. ومن هذه الخيارات تهيئة الشروط لاستعادة دور منظمة التحرير كإطار ديمقراطي تعددي موحد للشعب الفلسطيني في تجمعاته الرئيسية.

كان يمكن استغلال الفرصة بين الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية لتحديد الأولويات السياسية والتنظيمية بعد أن تبين أن كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة ليس في وارد إنهاء الاحتلال ومستعمراته، ولا التراجع عن ضم القدس أو الاعتراف بحق العودة، على الرغم من مواقف "الاعتدال" كلها التي أعلنها رئيس السلطة الجديد. لذا جرت الانتخابات التشريعية في ضبابية تامة فيما يتعلق بوظيفتها السياسية.

## صراع محموم بشأن سلطة

### مجوفة بدلاً من الانشغال

### بوضع استراتيجية موحدة

قد يقال إن استخدام الانتخابات لقياس موازين القوى الداخلية أمر مشروع حتى في أوضاع الاحتلال والحصار. ويمكن أن يكون هذا صحيحاً إن اتفقت الأطراف المتنافسة على هذا، وعلى عدم تحويل ميزان القوة الجديد إلى مصلحة تقاسم أو احتكار ما توفره السلطة من "امتيازات" وموارد، وبالتالي كان حرياً بأن يتم الاتفاق على استراتيجية موحدة لمقاومة الاحتلال والحصار، ولمواجهة أفول تسوية تقود إلى دولة مستقلة ذات سيادة وإلى حق العودة، وكذلك الاتفاق على مواجهة مراكز المجتمع الدولي والإقليمي بخطاب موحد بغض النظر عن نتائج

الانتخابات. لكن شيئاً من هذا لم يحدث، وفوجئ كل من المجتمعين السياسي والمدني بصورة عامة بنتائج الانتخابات، فتعرّض الأول للانقسام الحاد والثاني للمزيد من الانكشاف. ولم يؤخذ في الحسبان استغلال إسرائيل حالة الانقسام والصراع بشأن السلطة من أجل شل المجلس التشريعي كما حدث فعلاً.

وفور إعلان النتائج، لم يتم تدارس الوضع من جانب القوى السياسية (وتحديداً حركتنا "فتح" و"حماس") لرسم سياسة من أجل مواجهة تداعياتها، وإنما تم استخدامها - وخصوصاً بعد إعلان "حماس" تأليفها حكومة جميع أعضائها منها - من جانب إسرائيل وأطراف اللجنة الرباعية، ومن دون معارضة عربية تذكر. لفرض الحصار المالي والسياسي على السلطة (بعد أن أصبحت "حماس" جزءاً رئيسياً من السلطة)، وجرى استخدام الحصار عقوبة جماعية للشعب الذي مارس حقه الانتخابي على نحو لم يشكك في نزاهته أحد. كان التدارس الوطني ضرورياً لأن الاحتلال ما زال جاثماً بقوة وإصرار فحسب، بل أيضاً لأن النظام الرئاسي - البرلماني هو الذي اعتمد في إدارة السلطة الفلسطينية (وهي، بطبيعة الحال، سلطة من دون أدنى صلاحيات سيادية). فرئيس السلطة ينتخب مباشرة من الشعب (ولديه بالتالي صلاحيات تنفيذية وتشريعية في إطار ما يتيح له إسرائيل)، والمجلس التشريعي منتخب من الشعب ويؤلف الحزب الأكبر فيه الحكومة، ويحظى بصلاحيات واسعة نسبياً (أيضاً في إطار ما يتيح له الاحتلال).

لم تقم القوى السياسية ولا الحركتان، لا قبل الانتخابات ولا بعدها، بتداول صيغة العمل المشترك في حال فازت إحدى الحركتين بموقع الرئاسة ومسؤوليتها، وفوز الأخرى بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وبمسؤولية تأليف الحكومة. وهذه كانت نتائج الانتخابات. كما لم يجر تدارس الخطوات المطلوبة لمجابهة إمكان قيام إسرائيل باعتقال أعضاء المجلس التشريعي أو وزراء من الحكومة من أجل تعطيل عملهما، كما حدث فعلاً. لقد تراجع الانشغال بوضع استراتيجيا تواجه سياسة الاحتلال الاستيطاني لمصلحة رفع الشعارات الخالية من برامج عمل. فرفع شعار المقاومة لا يعني شيئاً إن بقيت أغلبية فئات الشعب من دون دور في المقاومة، كما أن رفع شعار المفاوضات لا أهمية له إن بقيت تدار في الغرف المغلقة ومن دون الاستناد إلى أدوات ضغط بما فيها مختلف أشكال المقاومة الشعبية.

## النظام الانتخابي المختلط

### لم يساعد في كبح التجاذب الحاد

لم يساعد النظام الانتخابي المختلط الذي اعتمد في الانتخابات التشريعية في كبح الانقسام السياسي إلى قطبين متصارعين، وخصوصاً في ظل غياب دور قطب ثالث كان في إمكان اليسار الديمقراطي أن يؤديه لو استغل اللحظة (وربما لا تزال هذه الفرصة سانحة) لتوحيد قواه في كتلة تاريخية تعي دورها كبوصلة ومرشد لطريق خروج الحركة السياسية الوطنية من مأزقها.

إن النظام الانتخابي المختلط والمعتمد نص على انتخاب نصف مقاعد المجلس التشريعي من خلال نظام التمثيل النسبي للكتل الانتخابية المشاركة (باعتبار الضفة والقطاع دائرة انتخابية واحدة). وعلى انتخاب النصف الآخر باعتماد النظام الأغلبي، إذ يفوز بالمقاعد أعلى الأصوات (في ست عشرة دائرة انتخابية في الضفة والقطاع لكل منها عدد من المقاعد يتلاءم، تقريباً، مع حجمها السكاني). كانت نتيجة نظام التمثيل النسبي فوز "حماس" بتسعة وعشرين مقعداً في مقابل حصول حركة "فتح" على ثمانية وعشرين مقعداً، أي أن الفارق بين الحركتين كان مقعداً واحداً، أما الفارق بينهما في النظام الأغلبي فكان ثمانية وعشرين مقعداً. وحصلت القوائم الأخرى على تسعة مقاعد وفق نظام التمثيل النسبي في مقابل لا شيء بحسب النظام الأغلبي. بتعبير آخر لو جرى اعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل بدلاً من المختلط لكان الفارق في المجلس التشريعي بين الحركتين مقعدين فقط، ولحصدت القوائم الأخرى ثمانية عشر مقعداً، الأمر الذي كان من شأنه أن يتيح لحركة "فتح" إمكان تأليف حكومة بالتحالف مع القوائم الأخرى من دون حركة "حماس"، أو تأليف حكومة وحدة وطنية بالتفاهم بين الحركتين الأكبر وبالتنسيق مع القوائم الأخرى. وكان يمكن لهذه الفرضية أن تؤدي إلى تجنب مأسسة ازدواجية السلطة الذي تطور لاحقاً إلى صراع بشأن السلطة بين الحركتين الأكبر قاد إلى احتراب نجم عنه سلطتان على منطقتين جغرافيتين كليهما تحت الاحتلال والحصار.

## الصراع الفلسطيني الداخلي وانشاده إلى الاستقطاب الدولي - الإقليمي

اتخذت اللجنة الرباعية بعد فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية وتأييها الحكومة عقوبات مالية تجاه السلطة الفلسطينية وفرضت عليها حصاراً سياسياً، كما أن دولاً عربية وإقليمية مصنفة "بالاعتدال" (أي لا تتعارض سياستها مع السياسة الأميركية) شاركت في هذه الإجراءات. لقد كشفت هذه التدابير أن الدول والقوى التي ترفع شعار الديمقراطية، حتى في صيغتها الإجرائية الشكلية، لا تلزم نفسها القبول بنتائجها عندما لا تنسجم مع سياساتها. فقد اشترطت اللجنة الرباعية على "حماس" أن تعترف بإسرائيل وتعلن نبذ "العنف" وتقر بالاتفاقات السابقة بين السلطة وإسرائيل - أي طالبتها بتغيير هويتها وبرنامجه السياسي - من دون أن يكون في مقابل ذلك التزامات سياسية وإجرائية من جانب إسرائيل. ولم يؤدّ توصل "فتح" و"حماس" إلى اتفاق في مكة في شباط/فبراير 2007 ثم تأليف حكومة مشتركة بين الحركتين، إلى رفع العقوبات المالية والسياسية المفروضة على السلطة، الأمر الذي تسبب بشلل اقتصادي تام وبعجز السلطة عن دفع رواتب موظفيها (الذين يشكلون ربع القوى العاملة).

إن رفض القبول بما ترتب على نتائج الانتخابات لم يقتصر على أطراف اللجنة الرباعية فحسب، بل شمل أيضاً الطرفين الفلسطينيين المتنافسين؛ فقد سعت أطراف داخل قيادة حركة "فتح"، ولا تزال، لتعطيل قدرة حركة "حماس" على "الحكم"، بينما وجدت قيادة هذه الأخيرة، أو أطراف منها، في نتيجة الانتخابات فرصة من أجل الانفراد بالسلطة واستخدامها لفرض سيطرتها على المجتمع ككل (ومن هنا الإسراع في تشكيل "القوة التنفيذية" الخاضعة لسيطرتها)، وإدارة الظهر، عملياً، للتعددية السياسية والفكرية والعقائدية التي سادت الحقل الوطني الفلسطيني منذ عقود طويلة.

لقد اتسع الشرح السياسي بين الطرفين المتنافسين بعد أن وجد كل منهما، في أطراف الاستقطاب الإقليمي - الدولي الفاعل في المنطقة، سندا لموقفه ورؤيته؛ فاللجنة الرباعية والدول العربية "المعتدلة" ساندت مؤسسة الرئاسة بقيادة محمود عباس، بينما دعم محور إيران - سورية والتيار الإسلامي حركة "حماس" وحكومتها بعد سيطرتها على غزة. وهكذا لم تعمر الحكومة المشتركة بين الحركتين طويلاً، إذ قامت "حماس"، بعد اتفاق مكة وتأييف حكومة مشتركة مع "فتح"، بالسيطرة العسكرية على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007 بعد أن اعتبرت أن لا مجال أمامها لشراكة فعلية مع حركة "فتح" في المجال الأمني (إذ بقيت هذه الأخيرة مهيمنة على معظم الأجهزة الأمنية)، كما أن حركة "فتح" لم تكن على استعداد لأن تسمح لحركة "حماس" بتولي قيادة الأجهزة الأمنية. وأشارت عدة تقارير صحافية إلى وجود قوى داخل قيادة كل من الحركتين، مدعومة من جانب قوى دولية أو إقليمية، رفضت التوصل إلى حلول وسط درءاً للانقسام والاحتراق.

### مؤتمراً أنابوليس وباريس

#### وتسويق وهم الدولة المستقلة

في إثر قيام رئيس السلطة بحل الحكومة التي يرئسها إسماعيل هنية وتكليفه سلام فياض تأليف حكومة انتقالية جديدة تضم الكفاءات المستقلة، رفعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي العقوبات التي كانت مفروضة على الحكومة السابقة، وتولت إسرائيل تشديد الحصار على قطاع غزة معلنة إياه كياناً معادياً بحكم سيطرة "حماس" عليه، استعداداً لفرض المزيد من العقوبات الجماعية ولإطلاق العنان لجيشها كي يعبث بحياة الناس من دون رادع، متخذاً من إطلاق الصواريخ المحلية الصنع مبرراً للقتل بالجملة.

بعد سيطرة "حماس" على قطاع غزة سارعت الولايات المتحدة إلى ترتيب مؤتمر أنابوليس الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر الفائت، ثم تلاه في أواسط كانون الأول/ديسمبر، مؤتمر باريس الاقتصادي الذي تعهدت فيه الدول المانحة بتخصيص مبلغ 7.4 مليارات دولار لدعم السلطة برئاسة محمود عباس. وفي محاولة لفك الحصار الخانق على قطاع غزة قامت "حماس" (في كانون الثاني/يناير من السنة الجارية) بفتح ثغرات في الجدار الحدودي مع مصر، الأمر الذي دفع عشرات الآلاف من أهالي القطاع إلى التدفق على مدينتي رفح والعريش المصريتين لشراء حاجاتهم المفقودة وللتمتع بحرية الحركة بعد أن بات قطاع غزة يشكل معسكر اعتقال جماعي. ولم تفلح جهود

إبقاء الحدود مفتوحة مع مصر، إذ أعادت هذه الأخيرة، بعد قرابة الأسبوعين، إغلاقها وتشديد الحراسة عليها مع استمرار الخلاف الفلسطيني بشأن شروط فتح معبر رفح وهوية القوى المشرفة عليه. وكان يمكن التوصل إلى حل لو كان هناك منظمة تحرير فاعلة وممثلة لكل ألوان الطيف الفلسطيني تتولى الإشراف على المعبر.

لقد تبدد الوهم في أن مؤتمر أنابوليس وانتظام المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية وزيارة الرئيس الأميركي بوش لإسرائيل ورام الله المحتلة، ستجعل هذا الأخير يغير سياسته. فقد وصلت إسرائيل، بل سرعت، إجراءاتها الاستيطانية وحوارها العسكرية، وشدت حصارها التجويعي على قطاع غزة، وضاعفت عمليات الاغتيال والاعتقال. لكن هذا كله لم يقلل، حتى اللحظة، من حدة الشرخ في الحركة السياسية الفلسطينية، ولم يبدد، حتى الآن، وهم السلطة في الضفة الغربية في أن "التعاون" مع إسرائيل والولايات المتحدة والرهان الأوحى على المفاوضات سيفضي إلى اتفاق على دولة فلسطينية قبل نهاية العام الجاري (بحسب أقوال بوش). كما أن تجربة الحكم المنفرد في غزة، والرهان على دعم المحور الإيراني – السوري، والمشاركة في مؤتمر المعارضة الفلسطينية الذي عقد في أواخر كانون الثاني/يناير 2008، لن تقود إلى شيء ما دام الشرخ في الحركة الفلسطينية قائماً.

لقد شهد كل من قطاع غزة والضفة الغربية تراجعاً ملموساً في حقوق المواطن مع تصاعد وتيرة الاعتقالات السياسية والاعتداء على الحريات المدنية. فبدلاً من أن تقود الانتخابات النزيهة إلى تعميق الديمقراطية قادت، بحكم الشرخ والتجاذب الموجودين، إلى عكسها تماماً.

## في الذكرى الستين للنكبة:

### الشعب الفلسطيني بلا قيادة

#### موحدة ولا مؤسسات وطنية جامعة

شكل اتفاق أوسلو وتأسيس سلطة حكم ذاتي على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة انتهاء حقبة فلسطينية تمثلت في هيمنة منظمة التحرير الفلسطينية على الحقل الفلسطيني من خلال ميثاقها العلماني وتعدديتها السياسية والفكرية. لقد أدخل اتفاق أوسلو تحولاً نوعياً في الحقل السياسي الفلسطيني كونه ترافق مع بروز قوى سياسية من خارج منظمة التحرير (تيار الإسلام السياسي) التي تم تغييب مؤسساتها وحجب إمكان إعادة تأهيلها كي تواكب وتؤثر في المتغيرات المحلية والإقليمية (والعربية تحديداً) والدولية، وتضع استراتيجيات جديدة بعد أن اتضح غياب أفق قيام دولة فلسطينية ذات سيادة. كان مطلوباً من منظمة التحرير أن تعيد تشكيل الحقل السياسي الفلسطيني بما يكرس تعدديته السياسية والفكرية والأيدولوجية وبما يعيد الترابط والتفاعل بين الكتل الرئيسية للشعب الفلسطيني. ومع غياب مؤسسات منظمة التحرير الموحدة والمتجددة والديمقراطية غاب هذا كله، كما غاب الحضور الفلسطيني المؤثر عربياً ودولياً.

لا تخفي القيادة الإسرائيلية نيتها رفض الإقرار بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين. فقد أصر أولمرت في خطابه في مؤتمر أنابوليس على تمسكه بكل من ورقة الضمانات الأميركية المتمثلة في رسالة بوش إلى شارون سنة 2004، ويهودية إسرائيل. كما سارعت حكومته إلى إقرار المشاريع الاستيطانية في القدس من أجل فرض الأمر الواقع بخصوص مستقبل المدينة، تاركة التفاوض بشأنها إلى المراحل الأخيرة من المفاوضات، الأمر الذي يسمح لها بمزيد من التهويد. إن دعوة حكومة أولمرت إلى بدء التفاوض في قضية الحدود، باعتبارها "أقل تعقيداً" من بقية القضايا، تشير إلى نيتها طرح "دولة" ذات حدود مؤقتة (كيان بانتوستانات)، وتأجيل التفاوض بخصوص القضايا الأساسية إلى أجل غير مسمى، مع استعدادها للاتفاق على إعلان مبادئ أو أسس قيام "دولة فلسطينية" من أجل تمرير مشروعها هذا.

## الحاجة إلى استراتيجيا

### فلسطينية شاملة

إن انسداد الأفق، في المدى المنظور، أمام فرصة قيام دولة فلسطينية ذات سيادة على جزء متصل من فلسطين التاريخية والإقرار بحق العودة، يجعل الإجابة عن سؤال ما العمل وبأي أدوات ولأي مرحلة، مطروحة لدى مختلف أطراف الحركة السياسية الفلسطينية. وكي تكون الإجابة ذات صدقية وتأثير لا بد من أن تصدر عن مؤسسة وطنية تمتلك هذين المعيارين. إن الشعب الفلسطيني ما عادت لديه مؤسسة وطنية واحدة موحدة تقوم بقيادة مسيرته

الكفاحية، وتتولى مسؤولية تحديد أهدافه المرحلية والبعيدة المدى والاستراتيجيات التي تخدمها. فكل تجمع رئيسي من تجمعات الشعب الفلسطيني يعيش حالة ضياع إزاء كيفية الربط بين نضاله من أجل مصالحه الآنية ونضاله من أجل حقوقه الوطنية الجامعة وكيفية تجسيدها وفق المتغيرات في موازين القوى، وهي موازين متحركة كما أظهر العقدان الأخيران بوضوح، ومثلما اتضح في السنوات الأخيرة، بما فيها فشل إسرائيل في تحقيق أي من أهدافها في حربها على لبنان.

لا يملك الشعب الفلسطيني الآن قيادة موحدة ولا مؤسسات وطنية جامعة، الأمر الذي يؤدي إلى بقاء الشرخ وازدياد التشرذم، وغياب ما يمكن أن يوحد بين التجمعات الفلسطينية الرئيسية المتشكلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1948، وفي الأراضي المحتلة منذ سنة 1967 (بما في ذلك بين القدس وبين باقي الضفة الغربية وقطاع غزة)، وفي الشتات. إن القيادة الموحدة والمؤسسات الوطنية الجامعة هما الكفيلان وحدهما بوضع حد للتعامل مع الحقل الوطني كقطاع خاص أو كسوق مفتوحة لكل من تسول له نفسه استغلالها.

إذا أرادت الحركة السياسية الفلسطينية، ألا تلقى مصير الحركة الوطنية الفلسطينية قبل سنة 1948، فإنها تحتاج إلى رؤية مدروسة للخروج من المأزق الوطني المتمثل في الاحتلال الذي يلتهم الأرض وفي التطهير العرقي والعقوبات الجماعية، لا إلى وحدة شكلية، أو حكومة تسمى حكومة وحدة وطنية وتتألف على أساس فصائلي. فالتجمعات الفلسطينية الرئيسية في الداخل والخارج بحاجة إلى حركة وطنية تمتلك شمولية في الرؤية (تحتضن مصالح التجمعات الفلسطينية كافة)، وإلى وضوح الهدف، فضلاً عن استراتيجية قادرة على توفير التكامل والترابط بين مصالح تجمعات الشعب الفلسطيني، وعلى تأكيد السمات التحريرية لنضاله، والبعد الإنساني لقضيته. فعدم نضال التجمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ سنة 1948 للحصول على المساواة في الحقوق، وللإعتراف بحقوقه كأقلية قومية، يخدم الهدف الوطني التحرري، كما يخدمه، طبعاً، نضال فلسطيني الضفة والقطاع في سبيل إنهاء الاحتلال الاستيطاني ونظام الأبارتهايد (الفصل العنصري)، وإزالة جدار الفصل العنصري والحصار الخانق والعقوبات الجماعية وسياسة الاعتقال والإغتيال، ووضع حد للتبعية الاقتصادية والارتهاان بالمساعدات الخارجية المشروطة. وفي موازاة ذلك، هناك نضال فلسطيني الشتات (في المخيمات وخارجها) من أجل تكريس الحقوق الإنسانية المدنية (والحق في التنظيم السياسي)، ومن أجل حقهم في العودة. إن تكامل النضال من شأنه أن يساهم في توليد الحل الديمقراطي الفعلي من دون الوقوع تحت طائلة ميزان القوى القائم في اللحظة الراهنة. فهذا الميزان ليس أمراً ثابتاً، بل إنه قابل للتغيير محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يقاس بالقوة العسكرية فقط.

من الواضح تماماً، راهناً وعلى المدى المنظور، أن لا إمكان لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس من دون مستعمرات يهودية، أو من دون قبول إسرائيل الراهنة بتسوية تقر بحق اللاجئين في العودة وبالتخلي عن كونها دولة يهودية. هذا يعني صوغ استراتيجية تتضمن شروطاً وأليات للتفاوض، من دون أن تضعه في تناقض مع المقاومة، واستراتيجية تنص على شروط وطنية لممارسة المقاومة، تشترك فيها التجمعات الفلسطينية بأليات تتلاءم مع متطلبات نجاحها وتطويرها. لكن هذا كله بحاجة إلى منظمة تحرير جديدة تكون مؤسسة وطنية جامعة تتولى مسؤوليتها التاريخية في قيادة النضال الوطني الفلسطيني بعد التعلم من مراجعة تجربة العقود الأربعة الأخيرة. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)